



انهيار سعر الريال ينهك اليمنيين

10.3 كص

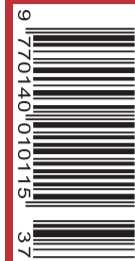
السينما المصرية تستعيد رومانيتها

14 كص



هنية في لبنان بحماية حزب الله

2 كص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

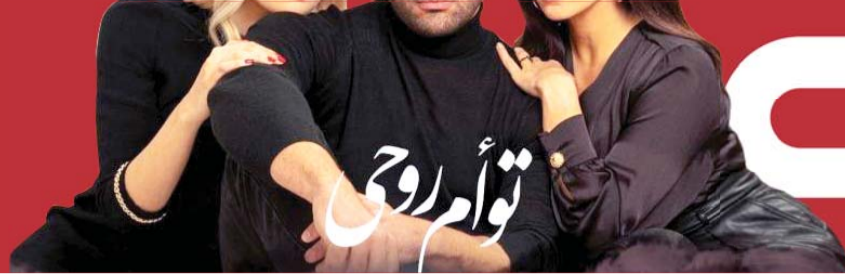
الإثنين 2020/09/07

19 محرم 1442

السنة 43 العدد 11813

Monday 07/09/2020

43rd Year, Issue 11813



الكاظمي يضع ملف أمن المدن الشيعية في قبضة الجيش

ويقول مراقبون إن الكاظمي يحاول تحييد العشائر خلال مواجهة الميليشيات الموالية لإيران.

وفي هذا السياق يقول رسول إن "قطعاتنا في الجنوب لا تخطط للذهاب إلى معركة، هي تبحث عن السلاح المنفلت"، موضحاً أنه "حتى الآن لم نواجه مقاومة تارسة لحملة حصر السلاح في بغداد والمحافظات الجنوبية".

وتابع، "الحكومات المحلية والعشائر والمواطنون.. كلهم متعاونون مع خطة فرض القانون"، مؤكداً أن الحملة الجديدة تلاحق "كل السلاح المنفلت.. سلاح العصا وسلاح تجار المخدرات، وليس سلاح العشائر فقط".

ومضى قائلاً "لدينا معلومات استخباراتية دقيقة عن حجم السلاح المنفلت ونوعيته ومناطق توزيعه"، وتزامنت العمليات الميدانية مع قرارات تتعلق بهيكلية عدد من التشكيلات العسكرية، بينها قوات فرض القانون في بغداد، وتشكيل قيادة عمليات "سومر"، لإدارة الملف الأمني في ثلاث محافظات جنوبية، هي ذي قار والمثنى وميسان.



اللواء الركن عماد صيدع يقود عمليات سومر في محافظات المثنى وميسان وذي قار

وقال الملازم في الجيش نعمان السيداوي إنه "تم تكليف اللواء الركن عماد صيدع بمهام قيادة عمليات تتولى الملف الأمني في محافظات المثنى وميسان وذي قار (جنوب)، ومقرها في قاعدة الإمام علي الجوية في محافظة ذي قار".

ويقول مراقبون إن الحد من صلاحيات قوات الأمن المحلية في محافظات الجنوب يقلق، سيما في الجب، الذي يدار مركزياً عبر وزارة الدفاع في بغداد، من لعب دور أكبر في مراقبة حركة السلاح المنفلت ومنع استخدامه للتأثير على مسار الاقتراع العام.

وتضطر قوات الشرطة المحلية إلى نوع من المهادة والتسويات في مناطق الجنوب الشيعي، نظراً إلى تفوق سلاح الميليشيات والعشائر على سلاحها، ما يدفع تأثيرها في الملف الأمني هامشياً. ومع توقع منافسة محتدمة خلال الانتخابات المقبلة، سيكون ضبط الملف الأمني عاملاً حاسماً في ضمان اقتراع عادل.

بغداد - يتجه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى الاعتماد على قوات الجيش في ضبط الملف الأمني داخل المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية، بالتزامن مع الجدية التي تبديها القوى السياسية في نقاشاتها المتعلقة بقانون الانتخابات، حيث تقترح الحكومة أن يكون موعد الاقتراع هو مطلع يونيو القادم.

ويشكل سلاح الميليشيات الموالية لإيران من جهة، وسلاح العشائر في وسط وجنوب العراق من جهة ثانية، فضلاً عن سلاح عصابات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات، تحديات مركبة لقدرة أجهزة الأمن الداخلي على تطبيق القانون. ويجمع ساسة ونواب ومراقبون على أن إجراء الانتخابات العراقية العامة في ظل هذا السلاح المنفلت لن يحقق العدالة في التمثيل السياسي، ولن يضمن حرية التصويت للناخبين.

وقال رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي يوم السبت، إن مجلس النواب ملتزم باستكمال الجوانب التشريعية الخاصة بالانتخابات، لكن على الحكومة أن تلتزم بتنفيذ واجباتها المتعلقة بتوفير بيئة ملائمة لإجراء اقتراع عادل وشفاف.

ويقول الحلبوسي إن الجماعات المتشددة تحكمت في الانتخابات التي شهدتها المناطق السنية خلال أعوام سابقة، محذراً من تكرار التجربة في محافظات أخرى، في إشارة إلى مناطق وسط وجنوب البلاد، حيث لا رادع للميليشيات الموالية لإيران.

وشدد الحلبوسي على أن الشارع والقوى السياسية يدعمان جهود الحكومة لبطء الأمن في جميع ربوع البلاد. ودفع هذا الجدل الحكومة إلى قرارات سريعة في اتجاهين: الأول إطلاق حملات أمنية واسعة في بغداد ومدن الجنوب، والثاني هيكلية تشكيلات عسكرية وتكليفها بمهام أمنية.

وقال الجنرال يحيى رسول، وهو المتحدث العسكري باسم الكاظمي، إن "السلاح المنفلت لدى العشائر والمواطنين في البصرة"، جنوب العراق، مشيراً إلى أن الحملات الأخيرة تركز على "حصر السلاح الخفيف والمتوسط". وأضاف "لدينا تقديرات عن السلاح الموجود لدى العشائر وغيرها"، لكنه أكد أن العشائر "تريد أن تقف إلى جانب القانون، وليست هناك نوايا لمواجهة معها"، في إشارة إلى أن العشائر ليست هي هدف هذه الحملات، بل الخارجين عن القانون.

مبادرات بوزنيقة تؤسس لفترة انتقالية جديدة في ليبيا

الوفدان يستهلان المفاوضات باقتسام المناصب السيادية



ناصر بوربيطة: ليس لدينا أي أجندة سوى مصلحة الليبيين

وأعتبرت اقتسام الرباعي، النائب في البرلمان الليبي عن الجفرة، أن مبادرات بلدة بوزنيقة قد تشكل مقدمة لكسر الجمود السياسي، وأشارت في تصريح لـ "العرب" إلى أنه "يشكل عام، أي فتح لباب الحوار حتى لو لم يكن مدروساً فهو جيد، لأن ليبيا مرت بفترة حرب واستخدام القوة قفل معها كل باب للحوار ودفع الشعب ثمنها".

وشددت الرباعي على أن "للمسؤولين الليبيين واجباً على أن يضعوا في هذه المبادرات سيئاتهم التي ستؤذي الليبيين لتغيير الشخصيات التي ستؤذي القيادة للمؤسسات السيادية، والاتفاق على تشكيل مجلس رئاسي جديد يتكون من رئيس ونائبين، وتشكيل حكومة جديدة على قاعدة المحاصصة المنطقية تأخذ بعين الاعتبار واقع الأقاليم الليبية الثلاثة.

ووفقاً لعدد من النواب البرلمانيين تحدثت إليهم "العرب"، فإن هذه الأليات ستؤدي على البرلمان في طريق ومجلس الدولة كتمثيل شرعيين وجديين في ليبيا، وذلك خلال فترة انتقالية لا تقل عن خمس سنوات، إلى جانب توزيع بعض المناصب السيادية على الأقاليم. وتشمل هذه المناصب هيئة الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي، والنائب العام، والمحكمة العليا، ومفوضية الانتخابات، وغيرها من المناصب الأخرى الأمنية والعسكرية، وخاصة منها منصب رئاسة الأركان العامة للجيش وجهاز الاستخبارات العامة.

بما يساهم في معالجة الجروح الغائرة التي تسبب فيها استمرار الصراع". وأعرب في المقابل عن أمله في أن يتم خلال هذه المبادرات "التركيز على السبل الكفيلة بتجاوز المرحلة الحالية بكل ما أفرزته من معاناة، وليس التركيز على تقاسم المغنمات من خلال توزيع المسؤوليات".

وتتطلب أن تصدح خارطة الطريق مواعيد تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية على أساس دستوري، ووضع البات لإدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية، إلى جانب بلورة مشروع لمعالجة الأزمة الأمنية والاقتصادية، على أن تتم مناقشتها في المبادرات الليبية - الليبية، المزمع عقدها في جنيف خلال الأسبوع المقبل.

ورغم الأجواء الإيجابية التي أثارتها هذه المبادرات التي تتشارك فيها الممثلة الخاصة للأمم المتحدة بالإناة، ستيفاني وليامز، فإن ذلك لم يمنع من تباين الآراء والمواقف الليبية حولها، وسط ترحيب مشوب بالحذر، وخشية من اختزال أعمالها في مسائل تتعلق بـ"تقسيم الغنائم، وتوزيع المناصب". ولم يتردد النائب الليبي عن الجفرة، إسماعيل الشريف، في الترحيب بهذه المبادرات التي ستؤسس على مدى يومين تأتي تجسيدا للجهود الغربية برعاية العاهل المغربي الملك محمد السادس، من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية.

وتجري هذه المبادرات في بلدة بوزنيقة الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي بجنوب العاصمة المغربية الرباط وليس في قصر المؤتمرات بالصخيرات الذي احتضن المبادرات الليبية السابقة التي انتهت بالتوقيع على اتفاقية الصخيرات في عام 2015.

وقالت مصادر ليبية لـ "العرب" إن هذه المبادرات التي ستؤسس على مدى يومين تأتي تجسيدا للجهود الغربية برعاية العاهل المغربي الملك محمد السادس، من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية.

واعتبر أن الإطار العام لهذه المبادرات والشاورات هو "تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين لوضع أرضية تهيئ مرحلة من الهدئة قد تمكن من زرع بذور الثقة، وتأسيس مؤسستين أساسيتين على أساس دستوري، ووضع البات لإدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية، إلى جانب بلورة مشروع لمعالجة الأزمة الأمنية والاقتصادية، على أن تتم مناقشتها في المبادرات الليبية - الليبية، المزمع عقدها في جنيف خلال الأسبوع المقبل.

الجمعي قاسمي

تونس - تؤسس مبادرات التشاور المتواصلة حالياً في بلدة بوزنيقة المغربية، بين وفدين ليبيين يمثلان مجلس النواب في طبرق ومجلس الدولة في طرابلس، برعاية الأمم المتحدة لمرحلة انتقالية جديدة تعيد تدوير نفس الوجوه المتصدرة للمشهد السياسي الليبي منذ بدء الأزمة الليبية منتصف عام 2014.

وأكدت مصادر سياسية لـ "العرب" أنه سيتم خلال مبادرات بوزنيقة المدعومة دولياً التطرق إلى جملة من الملفات الخلافية والقضايا العالقة، ضمن إطار مخرجات مؤتمر برلين، على أمل التوصل إلى رسم خارطة طريق تضع حداً للأزمة الراهنة وتنتهي معاناة الشعب الليبي.

وقال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، خلال الجلسة الافتتاحية للمشاورات، إن الحوار الليبي المنعقد في مدينة بوزنيقة "قد يكون مقدمة لاتفاقيات تنهي الأزمة الليبية".

وسبق أن زار رئيس البرلمان عقيلة صالح ورئيس مجلس الدولة خالد المشري الرباط في نهاية شهر يوليو الماضي، بدعوة رسمية من المغرب، لكنهما لم يعقدا اجتماعاً بينهما، حيث أقصرت زيارتهما على إجراء اجتماعات ولقاءات منفصلة مع عدد من كبار المسؤولين المغربيين.

وانطلقت المبادرات الليبية - الليبية المخصصة للتشاور حول تفعيل العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، وذلك في جولة هي الأولى بعد حراك سياسي ودبلوماسي تلا الإعلان قبل أيام عن قرار لوقف إطلاق النار على طول جبهات القتال في ليبيا.

وتجري هذه المبادرات في بلدة بوزنيقة الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي بجنوب العاصمة المغربية الرباط وليس في قصر المؤتمرات بالصخيرات الذي احتضن المبادرات الليبية السابقة التي انتهت بالتوقيع على اتفاقية الصخيرات في عام 2015.

وقالت مصادر ليبية لـ "العرب" إن هذه المبادرات التي ستؤسس على مدى يومين تأتي تجسيدا للجهود الغربية برعاية العاهل المغربي الملك محمد السادس، من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية.



إسماعيل الشريف يشارك كل لقاء من شأنه تهدئة مخاوف الأطراف السياسية

زيارة لافروف تثير مخاوف الأسد من دخول سوريا مرحلة انتقالية

بغية المحافظة على ولائهم للنظام. لكن متخوفة من الزيارة التي سيؤتيها إلى دمشق اليوم الاثنين وفد روسي رفيع المستوى يضم وزير الخارجية سيرجي لافروف.

وأوضحت أن تخوف النظام السوري من الزيارة يعود إلى أن مجيء لافروف يمكن أن يعني فرض قرارات معينة على رئيس النظام بشار الأسد سيتوجب عليه اتخاذها قريباً.

وتشمل هذه القرارات قبول تنفيذ القرار رقم 2254 الصادر عن مجلس الأمن، والذي يعني الإعداد لمرحلة انتقالية في سوريا في ظل صياغة دستور جديد.

وكان الإعلان عن زيارة لافروف إلى دمشق جاء في سياق اجتماعات اللجنة المكلفة بإعداد دستور سوري جديد عقدت الأسبوع الماضي في جنيف. وشارك في تلك الاجتماعات مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا النرويجي غير بيدرسون الذي لاحظ عدم وجود أي عجلة لدى النظام للبحث في صياغة دستور سوري جديد تجري في ظل الانتخابات الرئاسية السورية في يونيو 2021.

وقال لافروف إن بلاده ستواصل مساعدة السوريين من أجل تغيير الدستور، في إطار قرار مجلس الأمن رقم 2254، بصفتها دولة ضامنة في مسار أستانة.

وكانت المصادر العربية التي تتابع الوضع السوري عن كثب أنها المرة الأولى منذ عام 2012 التي يزور فيها وزير الخارجية الروسي دمشق. وأشارت إلى أن الوفد الروسي الذي سيصل إلى العاصمة السورية سيكون برئاسة نائب رئيس الوزراء بوري بوريسوف.

وأضاف لافروف، قبيل اجتماعه مع المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا بيدرسون في العاصمة موسكو مؤخراً، "لم يتم حل جميع المشاكل ولم يتم الاتفاق بشأن كافة الأمور المتعلقة بالعمل المستقبلي، لكن بشكل عام كان الاجتماع مفيداً ومنتجاً إلى حد كبير".

ولاحظت المصادر العربية التي تتابع الوضع السوري عن كثب أنها المرة الأولى منذ عام 2012 التي يزور فيها وزير الخارجية الروسي دمشق. وأشارت إلى أن الوفد الروسي الذي سيصل إلى العاصمة السورية سيكون برئاسة نائب رئيس الوزراء بوري بوريسوف.

وأضاف لافروف، قبيل اجتماعه مع المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا بيدرسون في العاصمة موسكو مؤخراً، "لم يتم حل جميع المشاكل ولم يتم الاتفاق بشأن كافة الأمور المتعلقة بالعمل المستقبلي، لكن بشكل عام كان الاجتماع مفيداً ومنتجاً إلى حد كبير".



سيرجي لافروف سنوانل مساعدة السوريين من أجل تغيير الدستور